رؤية شاملة حول تأثير الازمة الإقتصادية العالمية علي الإقتصاد المصري وخاصة القطاع السياحي

أ/ وسيم محي الدين
رئيس مجلس إدارة مجموعة سان جيوفاني

أطاحت أزمة التمويل العقاري في الولايات المتحدة بمجموعة من البنـــوك وبيـــوت المال العتيدة، التي كانت مثالا للانضباط المالي والصمود في مواجهة أزمات أخري عاتية، وانخفضت البورصات الأمريكية والأروبية والآسيوية، وقد نتجت تلك الأزمة نتيجة تـــورط البنوك الأمريكية والأروبية والآسيوية في التوسع الائتماني للقطاع العقاري الأمريكي حتي للمقترضين من ذوي الدخول المنخفضة وغير المنتظمة، وأدي التوسع في الائتمان العقاري إلي توفر فرصة امتلاك منزل خاص إلي فئات ضعيفة مثل سائق تاكسي، أو عامل موسمي، ولم تهتم البنوك كثيرا بالقدرة المالية للمشتري، طالما توقـــع الجميـــع اســـتمرار الـــرواج وارتفاع أسعار العقارات، فالبنوك قادرة علي الحصول علي حقوقها بالاستيلاء علي العقـــار وبيعه بسعر مرتفع، وحينما نتناول قطاع التمويل العقاري في مصر نجد أن مصر بعيدة كل البعد عن حدوث أزمة التمويل العقاري بها، نظراً لأن السيد/ فاروق العقدة "محافظ البنـــك المركزي المصري" منع البنوك من الانغماس في المضاربات العقارية، وحدد سقف تمويـــل العقارات بما لا يزيد علي ٥% من إجمالي قروضها.

وبما أن مصر أصبحت جزءاً من الاقتصاد العالمي، ولا يمكن أن نطالـــب بعزلهـــا عنه فهي ليست بمناي عن الأزمة المالية العالمية ، وذلك للأسباب التالية:

١- مصر وغيرها من البلدان العربية تأثرت بالأزمة العالمية بصورة مباشرة وغير مباشرة من خلال قيام المستثمرين الأجانب فـــي البورصـــة المصـــرية وبـــاقي البورصات العربية ببيع قسم كبير من محافظهم المالية فيها من أجل الحصـــول علي السيولة لتعديل مراكزهم المالية في بورصات بلدانهم الأصلية ممـــا أوجـــد موجات من البيع أسفرت عن انخفاض هائل في أسعار الأسهم.

٢- إن مصر ليست بعيدة عن الأزمة المالية العالمية التي طالت كل بلاد العالم فحتي الآن لا تزال آثارها مقتصرة علي البورصة، ولكن قد تظهر آثار أخري فانخفاض أسعار البترول وتأثير ذلك علي دول الخليج قد يؤثر سلبياً علي مصر من حيث الفوائض التي كان يتم استثمارها في الخارج وكنا نحظي بجزء منها، وقد يؤثر أيضاً علي عائدات العاملين في الخارج وكذلك سوق العقارات الذي كان يشهد تدفقات عربية كبيرة قد يكون معرضاً لخروجهم منه بعد تأثر أسعار البترول.

٣- وجود عدد من البنوك الأجنبية تعمل في السوق المصري والتي يعتمد القرار الاستثماري فيها علي قرارات المقر الرئيسي، ومن المتوقع أن تعرضت البنوك الأجنبية في مقارها الرئيسية لخسائر كبيرة أو ضيق في الائتمان أن يؤثر هذا أيضا في عملياتها في مصر.

٤- في حالة تعرض الاقتصاد الأمريكي والرأسمالي لكساد طويل الأجل سوف يؤثر بشكل خطير علي معدل التجارة العالمية وبالتالي نتوقع انخفاض إيرادات قناة السويس لأن الاقتصاد المصري ريعي بطبيعته ومن ثم قد يكون عرضة لمخاطر في الكثير من القطاعات.

٥- تشكل مشتريات العرب والأجانب نسبة عالية من تداولات البورصة المصرية ولقد سمحت قوانين الانفتاح الاقتصادي منذ أوائل التسعينات للأجانب بالشراء والبيع مباشرة في البورصة المصرية، وأصبحت البورصة المصرية من أكثر البورصات انفتاحا في العالم العربي، وتصل نسب عمليات الأجانب في البورصة المصرية في بعض الأوقات إلي ما يزيد علي ٥٠% من إجمالي التداول وبالذات في قطاع البنوك والأسمنت والحديد ومن المعروف أن المستثمر الأجنبي يتأثر في قراره بتداعيات أسواقه الأصلية، فإذا انخفضت أسعار نيويورك باع في أسواق مصر أو البرازيل أو سنغافورة، وأحياناً تنقل العدوي من سوق إلي آخر بدون أن يكون هناك مشاكل في السوق الأصلية، فإذا انخفضت أسعار البرازيل، قد يبيع المستثمر الأجنبي أسهمه في السوق المصرية ليعوض خسائره وهكذا،

ولقد لوحظ في السنوات الأخيرة زيادة ارتباط سوق الأوراق المالية المصرية بمتغيرات سوق نيويورك بصورة كبيرة.

٦- شهدت السوق المصرية ثورة عقارية كبيرة، كانت إلي حد كبير امتداداً لمثيلتها في الدول العربية المجاورة وخاصة دول الخليج، حيث توجهت عدد من الشركات الخليجية الكبري للإستثمار في السوق المصري وأغدقت في شراء مواقع عقارية والإعلان عنها، وإذا تأثرت هذه الشركات الكبري بأسواقها الأصلية وقبضت يدها عن الاستثمار في مصر، فسوف يؤثر هذا علي باقي قطاعات الاقتصاد القومي في مصر.

٧- الاقتصاد المصري عرضة للتأثر بحالة الركود المتوقعة للاقتصاد الأمريكي نظراً لأن فاتورة وارداتنا ستنخفض حيث انخفاض أسعار المواد الغذائية والبترول وفي الوقت ذاته من المتوقع أن تقل صادراتنا بنسبة ١٠٠% من المنسوجات والملابس الجاهزة إلي أمريكا خاصة في ظل اتفاقية الكويز ، ومن المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة انخفاضاً في تدفق الاستثمار الأجنبي الأوروبي والأمريكي إلي السوق المصري.

٨- انخفاض البورصات في العالم سيؤثر سلباً علي حجم الاستثمارات الأجنبية في مصر وذلك لأن طرح أسهم الشركات في البورصة يكون بهدف تمويل هذه الشركات لتوسيع أنشطتها وتحديث أدوات الإنتاج مشيراً إلي أنه بسبب انخفاض البورصة يقوم المستثمر الأجنبي بسحب أمواله من مصر فتقل حركة دوران رأس المال بالشركات التي كان يتعامل في أسهمها مشيراً إلي أن التراجع المتوقع في الاستثمارات الأجنبية في مصر بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية سيؤثر علي زيادة عجز الموازنة العامة لان هذه الاستثمارات تؤدي لإنشاء مشروعات جديدة وتوفير فرص عمل وزيادة النشاط الاقتصادي وتحقيق عوائد بيع وتصدير ومنح أجور للعمال وفرض رسوم وضرائب وجمارك وتأمينات علي هذه المشروعات.

٩- إذا حدث كساد في السوق الأمريكي والأوروبي الذي يستحوذ علي ما يزيد عن ٤٠% من تعاملات مصر التجارية سوف يؤثر ذلك علي سعر صرف الجنية

المصري امام الدولار واليورو. ففي حالة تأثر قطاعات مثل "قناة السويس" وتحويلات العاملين بالخارج وانخفاض العائد من شهادات الإيداع الدولية .. فإن جزء كبير من الدخل القومي بالعملات الأجنبية سوف ينخفض نتيجة انخفاض حركة التجارة بين مصر والعالم الخارجي مما يؤدي إلي ارتفاع أسعار صرف الدولار أمام الجنية.

١٠- في حالة استمرار الأزمة المالية العالمية وعدم السيطرة عليها فإن ذلك سوف يؤدي بالضرورة إلي انخفاض حركة التجارة الدولية والتي يمر أغلبها من قناة السويس وخاصة حركة تداول النفط، وهو ما سيؤدي إلي انخفاض حقيقي في إيرادات قناة السويس التي تلعب دوراً هاماً في تغذية موارد الدولة بالعملة الأجنبية حيث بلغت العام الماضي نحو ٥ مليار جنيه.

١١- من المتوقع انخفاض الطلب علي الصادرات المصرية إلي أسواق "أمريكا – والإتحاد الاوروبي" مما يسبب أضراراً كبيرة علي المنتجين والمصدرين المصريين خاصة في قطاع المنسوجات، والحاصلات الزراعية والسلع الغذائية المصنعة.

وقد ورد في تصريحات للسادة كبار المسئولين بالدولة مثل السيد / أحمد نظيف "رئيس الوزراء"، والسيد/ رشيد محمد رشيد "وزير التجارة والصناعة" بأنه حتي الآن لا يوجد داعي للقلق من انعكاسات الأزمة العالمية علي الاقتصاد المصري لأن تأثير الأزمة علي مصر سوف يكون محدوداً .. فقد يتراجع معدل النمو من ٧% إلي نحو ٦% أي مقدار ١% فقط، وذلك نظراً لان مصر لا تزال تمتلك فرصاً كبيرة للنمو فالاقتصاد المصري يتسم بالتنويع، والنمو لا يأتي من قطاع واحد، وأكد أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر بلغ هذا العام ١٣,٢ مليار دولار، مقابل ١١ ملياراً العام الماضي، كما أشار إلي أن قطاع الصناعة حقق نمواً العام الماضي في حدود ٨% وهو قطاع استثماري طويل الأجل ويولد فرص عمل كثيرة.

كما حقق قطاع السياحة معدل نمو كبيراً، حيث بلغ عدد السياح هذا العام نحو ٨,٥ مليون سائح حتي أغسطس الماضي، وهناك معدل زيادة في حدود المليون سائح سنوياً ومتوقع أن يبلغ العدد الإجمالي للسياح هذا العام ١٢ مليون سائح ، كذلك قناة السويس تحقق أرقاما قياسية ، حيث تجاوزت الـ ٥ مليارات دولارا لعام الماضي، ومن المتوقع أن تزيد هذا العام، الشيء نفسه يحدث في تحويلات المصريين من الخارج.

أما الصادرات المصرية ، فارتفعت بأكثر من ٢٠%، وهذه الصادرات قد تتأثر بالركود العالمي، ولكن ليس بنسبة كبيرة لأن الصادرات المصرية باتت تتمتع بتنافسية عالية في كثير من السلع.

وعن فرص الاستثمار في مصر فهي كثيرة ومتنوعة وعلي سبيل المثال .. هناك مشروعات وفرص استثمارية في قطاع النقل تقدر بنحو ١٠ مليارات دولار، تشمل موانى وطرقاً وسككاً حديدية ونقلاً نهرياً، وكلها مشروعات حيوية ومربحة، وكذلك الأمر في مجال الخدمات خاصة قطاع الاتصالات الذي ينمو بنسبة تتراوح ما بين ١٥ و٢٠ في المائة، ويمتاز الاستثمار في مصر بتنافسية تكلفة العمالة، إضافة إلي توافر العمالة المدربة، خاصة مع بدء تطبيق برامج تدريبية مكثفة تقوم بها الدولة.

وعلي الرغم من التصريحات المطمئنة فإنه لابد من العمل علي وضع بدائل وحلول لتفادي التأثيرات المستقبلية التي قد تنتج من تلك الأزمة وذلك من خلال محاولة العمل علي الآتي:

١- زيادة الرقابة علي الاستثمارات المالية للأجانب في السوق المصرية، ولعل الوقت قد آن لتقييم دور الأموال الأجنبية في البورصة المصرية، ويقترح للحد من مضاربات الأجانب في البورصة "فرض ضريبة بسيطة علي الأرباح الرأسمالية المحققة علي العمليات قصيرة الأجل".

٢- دعم سياسة البنك المركزي المصري ليس فقط في الابتعاد عن استخدام الائتمان المصرفي في المضاربات العقارية، بل أيضاً في التركيز علي استخدام هذا الائتمان في زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد المصري.

٣- التغلب علي زيادة عجز الموازنة العامة للدولة والتي قد تنتج عن تراجع الاستثمارات الأجنبية في مصر من خلال وضع آلية للاستفادة من انخفاض أسعار

السلع الغذائية عالمياً مثل الحبوب وكذلك انخفاض أسعار برميل البترول إلي ٨٠ دولاراً بعد أن كان أكثر من ١٤٠ دولاراً.

٤- تنويع الصادرات المصرية والتوجه نحو الأسواق العربية من خلال قيام المسئولين علي التنسيق مع الدول العربية لتلاقي الآثار السلبية للأزمة وتكثيف الجهود المشتركة لزيادة التجارة البينية والاستثمارات بين مصر والدول العربية.

تأثير الأزمة الاقتصادية علي القطاع السياحي

صناعة السياحة تعتمد في الأساس علي الوفور القادمة من الدول المصدرة للسياحة مثل بلدان غرب وشرق أوروبا والبلدان العربية كلها ، ونظراً لاعتماد السياحة علي مستوي الدخول في الخارج بمعني انه كلما زادت وارتفع مستوي دخل المواطنين في الدول الاجنبية خاصة دول الإتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية واليابان ازدهرت السياحة في مصر حيث ينفق هؤلاء جزءاً من دخولهم المرتفعة في عمليات السياحة في مصر وهو ما يعني أن حدوث أي انخفاض في الدخل الحقيق للاجانب ينعكس سلباً علي حركة السياحة، خاصة أن دول الإتحاد الاوروبي تحتل الصدارة في جدول الدول المصدرة للسياحة في مصر، وأن انخفاض عدد السياح الوافدين إلي مصر معناه انخافض كبير في موارد مصر المالية حيث تمثل السياحة نحو ١١,٣% من الناتج المحلي الإجمالي، ويشكل دخل السياحة في مصر حوالي ٢٢,١% من العملة الصعبة ، حيث بلغت إيرادات مصر من القطاع السياحي نحو (٨ مليار دولار) عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، وارتفعت إلي (٨,٢ مليار دولار) في الثالثة أرباع الأولي من العالم المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

وفي حالة استمرار الأزمة الاقتصادية العالمية يتوقع أن تشهد الفترة المقبلة بعض الركود في القطاع السياحي المصري نتيجة لتراجع اعداد السائحين الوافدين من أمريكا والإتحاد الاوروبي بعد تأثر اقتصادياتها بالموجة العالمية، كما قد تتجه تلك الدول علي تقليص العمالة بها ومن ثم تنخفض نسبة تحويلات العاملين بالخارج.

وهناك آراء توضح التأثير إيجابي من الأزمة الاقتصادية العالمية علي القطاع السياحي وذلك نظراً لإنخفاض أسعار الوقود سوف يقلل من تكلفة تشغيل الطيران حيث يرجع السبب الرئيسي لزيادة سعر تذكرة الطيران إلي ارتفاع تكلفة الوقود وبانخفاضه يحتمل أن تنخفض تكلفة البيع بالنسبة لتذاكر السفر.

وفيما يتعلق بالآثار السلبية التي قد تنتج عن الأزمة الاقتصادية العالمية:

١- نقص عدد السياح الوافدين إلي مصر خاصة من دول الغتحاد الاوروبي مما يؤدي لانخفاض عدد الليالي السياحي، وبالتالي ينعكس ذلك سلبياً علي كافة القطاعات المرتبطة بالسياحة مثل التجارة، والصناعات الغذائية، ورسوم دخول المتاحف والمزارات السياحية ، والنقل السياحي.

٢- انخفاض فرص الاستثمار السياحي بمصر.

٣- توقف الشركات الأجنبية السياحية عن سداد مديونياتها.

٤- خفض أسعار الخدمات السياحية مما يؤثر علي العائد القومي من السياحة.

ويقترح للحد من تأثير الازمة علي القطاع السياحي:

١- تكثيف الحملات الدعائية والإعلان لمصر في الخارج.

٢- التركيز علي الإعلان عن تنويع المنتج السياحي مثل الاهتمام بسياحة المؤتمرات، والغوص والسفاري والجولف.

٣- الاهتمام بالسياحة العربية وتقديم برامج سياحية جاذبة للسياحة العربية والإعلان عنها.

٤- عقد ورش العمل بصفة دورية تضم مجموعة من خبراء الاقتصاد والإعلاميين والمهنيين وممثلي القطاع الخاص للعمل علي إيجاد حلول لمواجهة تلك الازمة في حال تفاقمها.

٥- قيام مراكز المعلومات بالوزارات، والإتحاد المصري للغرف السياحية بإعداد تقارير دورية تتضمن جميع المستجدات والآراء والحلول اللازمة لحين الإنتهاء من الأزمة وعلي أساسها يتم اتخاذ القرارات اللازمة والتي من شأنها العمل علي الحد من تأثير الأزمة.

الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على الدول النامية
مع الإشارة الخاصة لمصر

دكتور/ رمضان مقلد

أولاً:

لابد أن نفهم أن من طبيعة الإقتصاديات الحرة أن تتعرض فى أدائها التلقائى لتقلبات دورية تعرف(بالدورة التجارية) Business cycle حيث يتقلب النشاط الإقتصادى الحر ما بين رواج Boom وركود slump بطريقة إعتيادية ومألوفة ويتم التعامل معها بالسياسات المالية والنقدية والتجارية المختلفة وفى احيان قليلة تكون التقلبات – خاصة الركودية – من الشدة والاستمرارية ما يقلق القائمين على أمر هذه الاقتصاديات الحرة. كئلك فإن تواتر هذه التقلبات هو نتيجة طبيعية لأسلوب عمل النظم الأقتصادية الحرة التى لا تخضع فى أدائها للتخطيط الموجه وتحكمها إلى حد كبير "التوقعات" والتي لا تكون دائما توقعات رشيدة وفى الأحوال العادية فإن التوقعات يتم مراجعتها وتصحيحها فيما يعرف بالتوقعات المعدلة Adaptive expectation ولكن هذا التصحيح للتوقعات قد يأتى بطيئا. وفى الأحوال غير العادية التى تتراكم فيها التوقعات الخاطئة وتأخذ الأسواق اتجاه متسارع فى اتجاه الرواج أو اتجاه الكساد فإن التصحيح التلقائى للتوقعات قد يكون بطيئا ويحتاج الأمر الى تدخل قوى خارجية و(خارجية عن الاداء التلقائى) مثل السلطات النقدية والمالية لعكس التوقعات الخاطئة وإعادة الاسواق الى خط الاتجاه العام الذى يعكس الاداء المثالى لهذه الاقتصادية، وهكذا تسير الأسواق الحرة من تحول إلى أخر وتحتاج دائما الى تدخل حكومى، وهذا ما كشفت عنه النظرية الكنزية الذى جاءت فى أعقاب الأزمة العالمية التى اجتاحت الاقتصاديات الغربية فى الفترة (١٩٢٨-١٩٣٣)، وألقت بأثارها السيئة على العالم كله.

ثانياً:

إن الاتجاه الركودى Recession or down turn – والذي يجتاح العالم الان والذى بدأ كالعادة فى أمريكا – بدأ في أعقاب فترة طويلة من الرواج بدأت مع بداية العقد الأخير من القرن الماضى وبالتحديد فى ١٩٩١، و ظلت هذه الموجه التوسعية فى الصعود حتى وصلت أقصاها فى السنتين الأخيرتين ٢٠٠٧\٢٠٠٨ وكانت محصلة هذا الرواج الارتفاع غير المسبوق فى أسعار كثير من السلع الاستراتيجية مثل البترول والحديد والذهب والحبوب والعقارات، والتى أخذت فى التزايد السريع خلال السنتين الاخيرتين بمعدلات لا تعكس المضاربات غير المنضبطة التي تهدف إلى تحقيق أرباح من "الهواء". وصاحب ذلك زيادة هائلة في قيمة الأوراق المالية المتداولة في البورصات وأسواق المال العالمية حيث أدى التاريخ في الحصول على ائتمان إلى اشتقاق أدوات ائتمان جديدة مضمونة بأدوات ائتمان قائمة فيما اصبح يعرف بالتوريق Securitization، وشاعت في الأسواق المالية ظاهرة بيع الديون القديمة بديون جديدة، وتفوقت قيمة الديون العالمية على قيمة الناتج المحلى الإجمالي، فعلى حين بلغ الناتج المحلى الإجمالي العالمي سنة ٢٠٠٦ ما قيمته ٤٧ تريليون دولار فان حجم الاوراق المالية (غير السندات) بلغت ٥١ تريليون دولار وبلغ حجم السندات ما قيمة ٦٨ تريليون دولار، بينما بلغ حجم المشتقات المختلفة ما قيمتة ٤٧٣ تريليون دولار(د/ حازم الببلاوى في برنامج بلا حدود – قناة الجزيرة) وبهذا الشكل فان حجم الثروة المالية اصبح يفوق بكثير حجم الثروات الحقيقية، وأصبحت الأدوات الائتمانية الجديدة التي تخلقها أسواق المال وسائل دفع جديدة أدت إلى خلق وسائل دفع وهمية تفوق بكثير العرض الحقيقي للسلع والخدمات مما ادى الى الرواج الوهمي الذي سبق الأزمة مباشرة.

ثالثاً:

أن المضاربات التي أشعلت الأسعار فى نهاية فترة الرواج فى ٢٠٠٨ امتصت قدرا هائلا من السيولة الدولية التي تم إستثمارها فى عمليات المضاربة سواء فى الاوراق المالية أو الأصول الحقيقية وعندما جاء موعد سداد الفاتورة للمؤسسات المقرضة كانت المفاجأة .

رابعاً:

إن أسواق المال تمثل المركز العصبى Nerve system للاقتصاديات الحرة والتى يتم اللجوء اليها عند طلب السيولة، ولما كانت البنوك ومؤسسات الاقراض قد أسرفت فى الاقراض اثناء الرواج فإنها قد عجزت عن توفير السيولة عندما خيم الكساد، وفى محاولة من الافراد ومؤسسات الأعمال لتوفير السيولة اللازمة فإنهم إتجهوا لتعديل محافظهم المالية ببيع جزء من الاصول المالية المدرة للدخل (الاسهم والسندات وغيرها من الاوراق المالية) ولما كانت موجة البيع آنية فإن أسعار هذه الاوراق تدهورت وأحدثت موجه من من التشاؤم والذعر الذى خلق موجات متتالية من البيع السابق لأوانه premature مما ساعد على استمرار التدهور، ومن الملفت للنظر ان التسارع لتلافى الخسائر عادة ما يكون أقوى من التسارع لتحقيق الأرباح، ولذلك كان التدهور المالى فى شهرين اسرع بكثير من الرواج الذى استغرق عقدا كاملا. كذلك فإن المعروف عن أسواق المال أنها أكثر حساسية وأكثر عصبية من البورصات السلعية ولذلك كانت الانهيارات في أسعار الأوراق المالية اعمق واسرع من الانخفاض فى اسعار السلع والاصول الحقيقية.

خامساً:

إن أسواق المال هي أسواق مضاربة بالدرجة الاولى يتوخى فيها المستثمرون تحقيق ارباح رأسمالية وهذه الارباح عادة ما تتأثر كثيرا بالشائعات والاخبار، وهى أبعد ما تكون عن الاسواق الرشيدة التى يدرس فيها المتعاملون اساسيات السوق fundamentals ولذلك فإن ما يحدث فى اسواق المال حاليا لا يعكس تغيرا في العوامل الحقيقية وانتاجية عوامل الانتاج وربحية الاستثمارات، وانما يعكس اتجاه التوقعات التي تغذى بعضها البعض فيما يشبه الاندفاع بغريزة القطيع herd instinct التى لفت اليها الانتباه الاقتصادي الإنجليزي كنز في تحليله لأزمة الكساد الكبير (١٩٢٨-١٩٣٣).

سادساً:

إذا كان ما يحدث فى الاسواق المالية العالمية الآن هو أزمة سيولة خلفتها المضاربات المبالغ فيها فإنها سوف تؤثر ولا شك إذا ما استمرت على معدلات ربحية الاستثمارات بسبب إنخفاض المبيعات وتراكم المخزون مما يؤثر بالسلب على الاستثمار وعلى معدل العمالة و أسواق العمل والأجور النقدية، الامر الذى يهدد بتحول الأزمة من أزمة نقدية بحتة (أزمة سيولة) إلى أزمة حقيقية مؤداها نقص فى الطلب الكلى وانكماش فى حجم الناتج القومى للدول المختلفة كل حسب حجم الازمة لديها، وحتى كتابة هذه السطور فان الأزمة المالية مازالت تضرب باطنابها في سوق المال العالمية حيث خسرت البورصة المصرية ٢٠٠٨/١١/١٧ ٤,٥ من قيمها وما يعادل ١٦ مليار جنية .

سابعاً:

لما كانت أسواق المال أكثر الاسواق تكاملا وانفتاحا فإنها سوف تتأثر ببعضها البعض وعادة ما تتأثر الأسواق الناشئة بأسواق الدول المتقدمة فى أفريقيا وأوربا حيث من المتوقع – وهذا حدث فعلا – أن يهرع الاجانب ببيع أصولهم المالية فى الاسواق المالية الناشئة لتغطية مواقفهم المفتوحة فى أسواقهم الوطنية قبل ان يطال الكساد والركود الأسواق الناشئة و هذا من شانه أن يشعل فتيل الازمة فى بورصات الدول النامية والتى تتخذ من تصرفات الاجانب مرشدا للسلوك والتصرف المالى، فالبورصة المصرية فقدت فى يومين ١٥% من قيمتها ووصل الانخفاض بعد ذلك فى نهاية الاسبوع الاخير من أكتوبر الى ٣٣% و هذا الانخفاض لم تشهد له البورصة مثيل من قبل.

ثامناً:

إن الدرس المستفاد من الأزمة الراهنة هو أن اداء النظم الاقتصادية الحرة هو أبعد ما يتوقع عن الاداء المثالى، وأن التوقعات الخاطئة التى تدفع الأسواق إلى نهايات غير معروفة هى الأصل وليست التوقعات الرشيدة، وأن تدخل الحكومات في أداء الأسواق الحرة كان ومازال امرا ضروريا رغم ما يزعمه المحافظون من ضرورة التزام الحيدة التقليدية فى التعامل مع الاسواق وأصبح من الضرورى إلزام المؤسسات المالية المختلفة

بضوابط الحوكمة وإحكام التوازن بين اعتبارات الربح واعتبارات السيولة. والإلتزام بالمسئولية الاجتماعية، وعدم إطلاق العنان لمبدأ تعظيم الأرباح هذا المبدأ الذي بات ضروريا أن يكون مفيدا باعتبارات المسئولية الإجتماعية والمجتمعية.

تاسعاً:

لقد بادرت الحكومات فى الدول المتأثرة بالأزمة بإتحاذ السياسات النقدية اللازمة لتوفير السيولة الكافية بضخ مبالغ طائلة فى القطاع المصرفى وكان الهدف من هذه السياسة توفير السيولة الكافية لوقف موجة بيع الاصول المالية فى أسواق المال ووقف الانهيار فى هذه الاسواق، بل وإعادة موجة الشراء فى هذه الاسواق والمبادرات الحكومية بشراء الأوراق المالية (البنوك المركزية تتدخل لشراء الاوراق المالية الحكومية وأذونات الخزانة) سيرفع من أسعار الأوراق المالية ويعيد الثقة إلى أسواق المال فى محاولة لعكس التوقعات المتشائمة.

عاشراً:

إن تدخل السلطات النقدية بالسياسات النقدية لا يكفى، حيث أن الأزمة وإن بدأت أزمة سيولة إلا أنها أصبحت تأخذ بعدا إنكماشيا على جانب الطلب حيث هناك ترقب وانتظار من جانب المستثمرين وكذلك هناك ترقب من جانب المستهلكين لتوقعهم بانخفاض الأسعار ومن ثم هناك خوف من أن تأخذ الأزمة بعدا إنكماشيا يماثل ذلك الذى ساد فى سنوات الكساد الكبير (١٩٢٨-١٩٣٣)، وعليه فلا بد من اقدام الحكومات لإحداث عجز فى الموازنات العامة وزيادة الإنفاق ولا تكتفى بالعجز التلقائي **automatic stabilizers** الناشئ عن إنخفاض حصيلة الضرائب لانخفاض الدخول، بل لا بد من اتباع "الروشتة" الكينزية والتدخل المباشر لزيادة الإنفاق الحكومى، حتى لو تم سداد العجز بالاصدار النقدى حيث لا خوف فى ظل هذا الكساد من أى ضغوط تضخمية على أن يكون هذا التدخل سريعا ولا يأتى متأخرا، لان العجز المصحوب بالإصدار النقدي سيحول دون ارتفاع سعر الفائدة ويضغط على الاسعار إلى اعلى حتى نبعث موجة من الرواج ومتى بدأت التوقعات بالرواج تبدأ السياسات الحكومية فى الإنحسار التدريجى، هذا مع الأخذ في الاعتبار إعادة تنظيم القطاع المالي والمصرفي **REGNLATION** لفرض الإنضباط على هذا القطاع الحيوي.

أثر الأزمة الراهنة على الصادرات المصرية :

لا شك أن الأزمة الراهنة ستلقى بظلالها على إقتصاديات الدول النامية التى تحاول منذ فترة طويلة أن تخطب ود الاسواق الامريكية والاوربية. فإذا كانت الصادرات اليابانية بما تتمتع به من جودة ومحتوى تكنولوجى عال قد انخفضت خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٨ عن نظيرها فى سبتمبر ٢٠٠٧ بنسبة ٩٤%، فإن صادرات الدول النامية وهى أول ما يطرح جانبا في أوقات الكساد أخر ما يطلب في أوقات الرواج والتي في معظمها تتمتع بمرونة طلب سعرية منخفضة، كما أنها تلقى منافسة شديدة فيما بينها مثل المنسوجات والملابس الجاهزة والخزف والسيراميك والأسمنت و السلع الغذائية الأولية ،فمن المتوقع أن ينخفض الطلب العالمى كمية وقيمة على هذه المنتجات، وسوف نحاول الآن ان نلقى الضوء على هيكل الصادرات المصرية بصفة خاصة.

١- يأتى البترول فى مقدمة الصادرات السلعية المصرية (٥٠%) سنة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وحيث أن اسعار البترول كانت فى مقدمة الأسعار التى انخفضت الى النصف تقريبا، فإن حصيلة الصادرات من البترول لا محالة ستنخفض إذا ما ظل الركود العالمى قائماً (البنك المركزي المصري – التقرير الشهري لوزارة المالية).

٢- عائدات قناة السويس والتى وصلت إلى مستويات قياسية قبل الكساد مباشرة خلال التسعة شهور الاولى من عام ٢٠٠٨ بلغت٤,١ مليار دولار، من المتوقع أن تنخفض بسبب انخفاض حجم التجارة الدولية ولا أدل على ذلك من إنخفاض صادرات اليابان الى اوربا وأمريكا وانخفاض صادرات الصين اكبر مصدر للإتحاد الاوربى وامريكا، فإن انخفاض حجم التجارة الدولية لابد وأن يتبعه إنخفاض فى عوائد القناة والتي تمثل ٢٥ % من إيرادات التجارة غير المنظومة.

٣- كذلك فان عوائد العاملين فى الخارج (٨,٣مليار سنة ٢٠٠٧-٢٠٠٨) او ما يعرف بتحويلات العاملين بالخارج ومعظمهم يعملون فى أمريكا وأوروبا (٤٥%) ودول الخليج(٦٥%) وانخفاض دخول هؤلاء سيؤدى بالضرورة إلى أثر انكماشى مضاعف فى الدخل والعمالة، كذلك فان عوائد الاستثمارات المصرية (٣,٢مليار) ستتأثر بهذا الركود وكذلك ستتأثر التحويلات الرسمية الصافية (٩٦١ مليون).

٤- كما أن الإيرادات من السياحة (١٠,٨ مليار ٢٠٠٧-٢٠٠٨) سوف تنخفض بتأثير الركود العالمى خاصة وأن مرونة الطلب الداخلية على السياحة كبيرة مما قد يؤثر سلبا على الدخل من السياحة لمصر، فإذا ما علمنا أن السياحة والملاحة وقناة السويس تدر حوالى ٤٠% من حصيلة التجارة غير المنظورة فإن إنخفاض هذه العوائد سيمثل عبئا شديدا على ميزان المدفوعات وربما ينخفض ما كان يتحقق من فائض فى ميزان العمليات الجارية والذي وصل أدناه في السنة ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ (٨٨٨ مليون جنية).

الواردات:

سوف تتأثر الواردات السلعية وغير السلعية في اتجاهين متضادين، الأول: اثر انخفاض الاسعار العالمية حيث من المتوقع أن تزيد كمية الواردات وقيمتها لبعض السلع ذات المرونة السعرية العالية مثل الالكترونيات والاجهزة المنزلية، اما واردات الغذاء والحبوب فقد تنخفض قيمتها لضآلة مرونة الطلب السعرية الخاصة بها، اما الاتجاه المضاد الآخر هو أثر الدخل حيث يتوقع مع إنخفاض الدخول إذا ما استمرت الأزمة أن تقل الواردات من السلع الكمالية وكذلك ستقل الواردات غير المنظورة وأهمها السياحة الخارجية.

فى ظل أسعار الصرف الثابتة فان عجز ميزان المدفوعات ستكون له اثار إنكماشية ناتجة عن إنخفاض الاحتياطيات الاجنبية مما قد يزيد من حدة الازمة ومن حسن الحظ أن الحكومة المصرية تتبع سياسة أسعار الصرف المرنة، والتى تعزل الميزان التجارى المصرى عما يحدث عالمياً وسوف ينعكس عجز الميزان التجارى على إنخفاض سعر الجنيه المصرى دون أن يكون لذلك آثار إنكماشية، وسوف تنخفض الواردات لأحداث التوازن الحتمي للميزان مما سيؤثر على العرض المحلى من السلع والخدمات في الفترة القصيرة.

ان اهم ما يخشى فى هذه الأزمة هو الاثار السيئة المترتبة على رؤوس الأموال الاجنبية القلقة، والتى يؤثر تتفقها للخارج اثار سيئة على اسواق رأس المال والبورصة المصرية حيث ان تدهور سعر الجنيه بنسبة تفوق فروق اسعار الفائدة قد يؤدى إلى خروج رؤوس الأموال من مصر، ويبعث موجة من الذعر في هذه الأسواق وحتى تتلافى الإنخفاض الشديد في قيمة الجنية فعلى الدولة التدخل بإطلاق حرية الصادرات ورفع رسوم الصادر وإلغاء وقف صادرات الأرز الذي أوشك أن يفقد أسواقه الخارجية بسبب وقف تصديره لعام كامل.

الخلاصة :

انه بات واضحا أن الولايات المتحدة تعيش فوق مستواها الحقيقي وأنها تسد عجزها التجاري بعملتها المحلية، أي أنها تشترى كل ما تريده من العالم من سلع وخدمات بالدولار ولا تبيع للعالم إلا الأوراق المالية التي ثبت أنها الوهم بعينة.

وعلى الدول النامية أن تتبع من السياسات التجارية والمالية والنقدية ما يدعم اقتصادياتها في مواجهة الاقتصاديات الغنية، وان تتخلى مؤقتا عن السياسات الإنكماشية التي تعرض عليها من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

الأزمة المالية العالمية وتداعياتها المحتملة علي قطاع السياحة المصري

مهندس إستشاري / إسماعيل محمد العادلي

ريس مجلس إدارة المكتب الاستشاري الأفريقي ACO

عضو مجلس إدارة شركة بناس– ديسو للإستشارات الهندسية

عضو مجلس إدارة شركة المعمورة للتعمير والتنمية السياحية

مقدمة :

من اللافت للإنتباه أن الشائع في غالبية أساليب المعالجة والتناول لموضوع تداعيات الأزمة العالمية علي السياحة قد إتسمت بالعمومية والشمولية في تداول وتبيان الأثر المتوقع علي صناعة السياحة ككل، في حين أنه من المتعارف عليه علمياً أن الخدمات أو الأنماط أو النشاطات السياحية عديدة ومتنوعة لتنوع الموارد الطبيعية والسياحية التي تقوم عليها وترتبط بها، فمنها نشاطات السياحة الداخلية والسياحة الدولية التي تقدم كخدمة تصديرية ، كما أن المنتج السياحي يتسم بأنه مزيج مركب من عدة عناصر متداخلة (كالإقامة والتغذية والترفيه، والضيافة والنقل السياحي بأنواعه، والتسوق والمزارات السياحية والإرشاد السياحي وغيرها من عناصر المنتج السياحي)؛ مما يكسب هذه الخدمة السياحية خصائص وسمات تميزها عن باقي قطاع الخدمات الأخري في الهيكل الإقتصادي المصري (٢)، (٨). لذلك وجب التنويه لهذا التقسيم والتحديد الموجز؛ لمراعاة توضيح أن الأثر المتوقع للأزمة قد يختلف بإختلاف الخدمة أو الأنماط السياحية، كما أنه يختلف بإختلاف مصدر الطلب السياحي علي هذه الأنماط بالنظر لمدي ودرجة تأثر هذا المصدر بالأزمة هذا المصدر بالأزمة المالية (١١)، (١٢). لذلك فإن نطاق البحث والتحليل لهذه الورقة سيقصر علي معالجة أثر الأزمة المالية علي الطلب السياحي الوافد لمصر من أكبر عشر أسواق علي الأنماط السياحية التالية: سياحة الترفيه والشواطئ، والسياحة الرياضات الريفية، وسياحة رجال الأعمال، والسياحة العلاجية، والسياحة العلاجية والسياحة البيئية وسياحة العائلات وسياحة الرياضات المائية وسياحة الإقامة الدائمة في المنتجعات السياحية فيما يعرف بسياحة (بيوت الإجازات)؛ علي إعتبار أنها أكثر الأنماط السياحية إرتباطاً بالأستثمارات السياحية العقارية المنتشرة في أقاليم مصر السياحية (٥) بالأضافة الي سياحة المعلومات والسياحة الإلكترونية وسياحة السيارات وسياحة الحوافز نظراً لكونهم كم أكثر الأنماط إنتشاراً في الفترة الحالية (٦). ولكي تكون هذه الورقة أكثر

عمقاً وتحديداً لنطاق المناقشة وعملاً بالأصول المهنية فإن هذه الورقة تري أن هذا الحديث لكي يأتي ثماره، يجب أن يتركز حول التساؤلات التالية:

١- هل من المتوقع أن تؤثر الأزمة المالية العالمية علي قطاع السياحة المصري؟ (إتجاهات الطلب السياحي).

٢- ما هو نوع هذا التأثير؟ وما هو حجمه؟ ومتي تظهر بوادره؟ (تحليل الأثر المتوقع).

٣- ما هو السيناريو المتوقع لإتجاهات الطلب السياحي؟ وكيف يمكن التعامل معه؟

أولاً : إتجاهات الطلب السياحي المتوقع:

بالنظر الي الإحصاءات الرسمية المحلية والدولية لأكبر عشر أسواق مصدرة للطلب السياحي علي هذه الأنماط في مصر ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كما هو مبين بالشكل رقم (١)، فإنه من المتوقع أن يكون هناك ثلاثة إتجاهات لأداء الحركة السياحية الوافدة علي الأنماط المحددة أعلاه في فترة ما بعد الأزمة المالية، وهي مبينة بالجدول رقم (١) التالي:

جدول (١) : توقعات إتجاهات الطلب السياحي الوافدة بعد الأزمة المالية العالمية

إتجاهات الطلب	البيـــــــــــان
الإتجاه الأول	وهو يمثل الدول الأكثر تضرراً بالأزمة بحيث أن الطلب السياحي سيتناقص بنسبة – 3.7% عن العام الماضي من الدول التي تمثل منبع الأزمة المالية المتمثلة في (الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة).
الإتجاه الثاني	وهو يمثل الدول المستقرة نوعاً ما، فمن المتوقع أن يسود الإستقرار النسبي الطلب السياحي الوافد من الدول التي لم تعاني إلا بنسب محددة من آثار الأزمة المالية والتي تتمثل في (المانيا، فرنسا، إيطاليا، أوكرانيا، بولندا).
الإتجاه الثالث	وهو يمثل الدول التي لم تتأثر بشكل مباشر بالأزمة المالية العالمية، ومن المتوقع أن ينمو الطلب السياحي من هذه الدول بنسبة +4% عن العام الماضي، وعلي قمتها (روسيا، ليبيا، والسعودية).

المصدر: إستناداً إلي (WTO, 2008a,b,c)

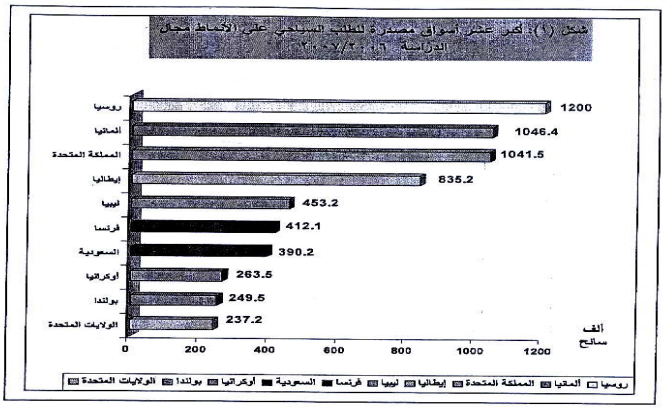

المصدر: وزارة السياحة، 2007

ثانياً : تحليل الآثار المتوقعة علي الأنماط السياحية المحددة أعلاه :

- في ضوء البيانات الرسمية المنشورة محلياً من وزارة السياحة ودولياً من منظمة السياحة العالمية WTO يتبين لنا أن الطلب السياحي الوافد لمصر من كل من (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة – الشريحة الأولي) كان حتي ديسمبر ٢٠٠٧ هو (١٢٧٨,٧) الف سائح ، وطبقاً لتوقعات WTO فإن هذا الطلب يبدو أنه سيتناقص بنسبة –٣,٧ % علي إعتبار أن مواطني هذه الدول أكثر تضرراً من آثار الأزمة ، ليصل الي (١٢٣١,٣٩) الف سائح (شكل ٢) كنتيجة لسيادة حالة الكساد المتوقع (١١)، (١٢)، (١٤) .
- رؤيتنا : إستناداً الي ممارستنا المهنية وخبراتنا في سوق الإستثمار العقاري والسياحي ، فإن رؤيتنا بخصوص الدول الأكثر تضرراً بالأزمة ومنها (اليابان وكوريا الجنوبية) والتي تعتبر من أكثر الدول الواعدة المصدرة للطلب السياحي (٦)، (٧) في الفترة السابقة علي الأزمة، وبإستخدام أسلوب السلاسل الزمنية لتحليل الطلب السياحي الوافد لمصر منها في الفترة في الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ الي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ نجد أن هاتين الدولتين سجلتا معدل نمو وصل الي ٤,٨ % خاصة علي أنماط سياحة المعلومات والسياحة الإلكترونية وسياحة رجال الأعمال (٧)، مما يؤكد علي إمكانية تعويض الفارق من إنحصار سوق الولايات المتحدة وبريطانيا بأسواق اليابان وكوريا الجنوبية، بشرط دعم متطلبات ممارسة الأنماط السياحية التي يقبل عليها سائحي هاتين الدولتين.

- أما عن الطلب الوافد من أسواق (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وأوكرانيا وبولندا – الشريحة الثانية) فكان يمثل حتي ديسمبر ٢٠٠٧ ما مقداره (٢٨٨٦,٧) الف سائح / وطبقاً للتوقعات الرسمية الدولية فإن هذا الطلب سيحقق إستقراراً نسبياً في معدلات النمو نتيجة لثبات إقتصاديات هذه الدول وعدم تأثرها بشكل مباشر بالأزمة المالية (١١)، (١٢).

- رؤيتنا: تري هذه الورقة أن هذه المؤشرات متواضعة جداً بالنظر للنمو غير المسبوق لكل من الطلب السياحي الخارج من أسواق ألمانيا وإيطاليا خاصة علي أنماط السياحة والريفية وسياحة الغوص والرياضات المائية والسياحة العلاجية التي تزايدات بمعدل نمو + ٤,٢% في الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ الي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بإستخدام أسلوب السلاسل الزمنية ، لذلك فإننا نري أن الشريحة الثانية ليست كلها مستقرة، بل ستشهد نمواً في أسواق كلٍ ألمانيا وإيطاليا، ونستند في ذلك الي مؤشرات ودلائل نتائج التحليل البيئي الرباعي SWOT ANALYSIS (١)، (٣) ، (٩) لبيئة هذه الأسواق التي توفر مستويات دخول مرتفعة، ورغبة في الأقدام علي ممارسة هذه الأنماط في مصر خاصة في منطقة خليج العقبة وجنوب سيناء وهي فرص واضحة للنمو كما هو مبين بالجدول رقم ٥، بينما تشير نتائج التحليل الرباعي لبيئة بعض مناطق المقصد السياحي (مصر) الي توافر نقاط القوة الداعمة لهذا النمو مثل التوسع في البنية التحتية والسياحية التي تساهم في إستقطاب هذه الانماط (٤) ، بالإضافة الي الدعم الحكومي لطيران الشارتر الوافد من هاتين الدولتين لمناطق الأنماط السياحية داخل مصر، كذا تقديم مناطق جديدة واعدة للسياحة البيئية والغوص كما في مرسي علم (٨).

- وبالنظر الي أسواق دول (روسيا، وليبيا، والسعودية – الشريحة الثالثة) تشير البيانات المتاحة الي إمكانية تحقيق نمو في الطلب بنسبة + ٤ % (١٢) ، (١٣) ليصل عدد السائحين المتوقع توافدهم الي (٢١٢٥,١٤) الف سائح / كنتيجة لعدم تأثرمواطني هذه الدول بشكل مباشر بالأزمة المالية.

- **رويتنا : الإ أننا نري أن هذه النسبة متواضعة جداً إن لم تكن متشائمة بالنسبة للدول الثلاث، كما أن الورقة تري توسيع عدد الدول المنتمية الي شريحة الثالثة لتشمل أسواق (الصين ، ماليزيا ، الهند ، البرازيل، وتركيا)، بالإضافة الي توقعات تفائلية أخري تستند الي تحليلات إحصائية بحساب السلاسل الزمنية تؤكد زيادة في حركة النموالسياحي الوافد من دول ليبيا بنسبة تصل الي ١٣,٦ % والسعودية بنسبة ٧,١ % وروسيا ٦,٤ % (١٠) وفي ذلك فإننا نستند الي مؤشرات أخري أكثر دقة وعمقاً مثل نتائج التحليل البيئي الرباعي التي أغفلتها تقارير منظمة السياحة العالمية ومؤشرات وزارة السياحة المصرية، كما هو مبين بالجدول ٢،٣،٤، بالإضافة الي ذلك يبين الشكل رقم ٣ توقعات الطلب السياحي وفقاً لرؤيتنا بهذا الخصوص .**

شكل رقم (٢) : توقعات الطلب السياحي علي مصر حتي ديسمبر ٢٠٠٩

طبقاً للإحصاءات الرسمية

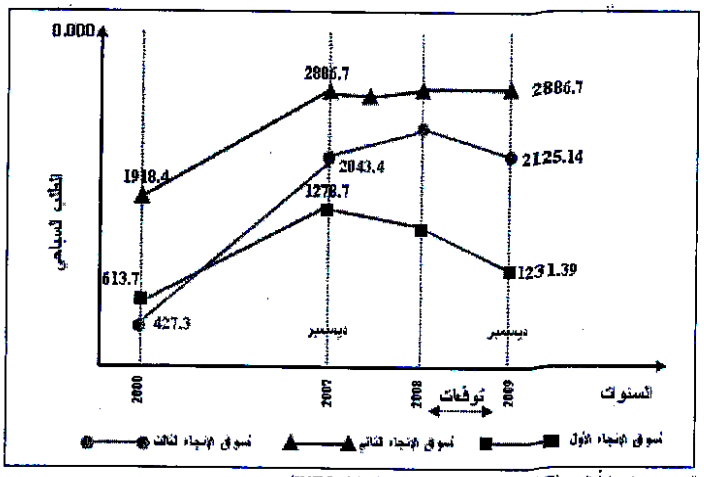

المصدر: إستناداً إلي (WTO, 2008a,b; IDSC, 2002; 2007)

جدول (2): التحليل البيئي الرباعي لمجموعة الدول المصدرة للطلب السياحي (الشريحة الأولي)

الدول	فرص	قيود	نقاط قوة	نقاط ضعف
اليابان	• مجلس الصداقة والتبادل الياباني المصري. • مساعي السفارة المصرية في طوكيو لزيادة الاستثمارات اليابانية الموجهة الي مصر. • توقيع إتفاقية لتحويل تايلاند لنقطة ترانزيت بين مصر وغرب آسيا.	• أسواق منافسة مثل تايلاند واستراليا والهند. • قصر مدة الإقامة للسائح الياباني. • الصورة الذهنية الحساسة للناحية الأمنية.	• روابط حضارية قديمة قدم التاريخ. • إرتفاع معدلات القوة الشرائية. • العلاقات الثقافية بين شعبي البلدين. • توافر مرشدين باللغة اليابانية.	• بُعد المسافة. • ارتفاع تكلفة الوقود والنقل الجوى. • عدم إنتشار اللغة بين مواطني البلدين. • غياب الشفافية في المعلومات المصرية. • غياب الرؤية الإستراتجية في منهجية عمل التسويق الإلكتروني الموجه لليابان.
كوريا الجنوبية	• التبادل الثقافي والتجاري بين البلدين. • مكتب لتنشيط السياحة في كوريا. • الأسبوع الثقافي السنوي. • دورات رياضية وديه منتظمة.	• أسواق منافسة مثل تايلاند وماليزيا وكمبوديا.	• مشروعات إستثمارية كورية كثيفة في مصر. • الاستقرار السياسي والإقتصادي.	• عدم إنتشار اللغة بين مواطني البلدين. • قلة رحلات الطيران المباشر لكوريا. • غياب الشفافية في المعلومات المصرية. • ندرة المرشدين باللغة الكورية.

المصدر: الباحث

جدول (3): التحليل البيئي الرباعي لمجموعة الدول المصدرة للطلب السياحي (الشريحة الثانية)

الدول	فرص	قيود	نقاط قوة	نقاط ضعف
ألمانيا	• بورصة السفر العالمي ببرلين ITB Berlin. • الجامعة الألمانية بمصر. • المركز الثقافي الألماني. • تولي شركة Fraport AG الألمانية عقد إدارة معظم المطارات المصرية التي تخدم الحركة السياحية الوافدة. • إرتفاع الدخول الفردية.	• الصورة الذهنية الحساسة للناحية الأمنية. • غياب المرونة عن تقبل التعديلات الطارئة في بنود التعاقدات السياحية.	• حاجز شعاب مرجانية متفرد بالبحر الأحمر. • رحلات شارتر يومياً مدعمة. • مختلف مستويات الإقامة. • مراكز غوص حديثة. • مستشفيات طب الأعماق. • واحات، محميات طبيعية. • مرشدين باللغة الألمانية. • تطور في المواقع الإلكترونية الرسمية والخاصة الموجهة باللغة الألمانية. • الفنادق وأماكن الإيواء البيئية. • القري الريفية. • مراكز المنتجعات العلاجية. • إنخفاض سعر صرف الجنيه المصري أمام اليورو.	• عدم إحترام المواعيد. • ضعف الصورة الذهنية الأمنية. • التراجع في تصنيف الشفافية. • تقلبات سعر الصرف. • تعدد أنواع الضرائب المفروضة علي الرحلات السياحية. • ضعف البنية المعلوماتية الإلكترونية. • عدم جدوي وفعالية الحجز الإلكتروني للطيران والإقامة.
إيطاليا	• الشريك الأوربي الأكبر من ناحية التبادل الثقافي والتجاري والإعلامي بين البدين. • المركز الثاقفي الإيطالي. • بورصة ميلانو السنوية للسياحة الدولية-BIT	• موسمية الطلب السياحي من إيطاليا. • الصورة الذهنية الحساسة للناحية الأمنية.	• موروث ثقافي وحضاري مشترك. • مقابر العلمين. • رحلات شارتر يومياً مدعمة. • مختلف مستويات الإقامة. • مراكز غوص حديثة. • مستشفيات طب الأعماق. • تطور في المواقع الإلكترونية	• ضعف السياسة السياحية في مجالات التسويق والإبداع السياحي داخل السوق الإيطالي. • ندرة الرحلات البحرية المنتظمة من وإلي إيطاليا.

	Tourism Fair. • معرض للآثار المصرية التي اكتشفتها البعثات الايطالية على مدي مائة عام. • إرتفاع الدخول الفردية.		الرسمية والخاصة الموجهة باللغة الإيطالية. • إنخفاض سعر صرف الجنيه المصري أمام اليورو. • مناطق بيئية بكر. • عيون كبريتية، رمال سوداء.	

المصدر: الباحث

جدول (4): التحليل البيئي الرباعي لمجموعة الدول المصدرة للطلب السياحي (الشريحة الثالثة)

الدول	فرص	قيود	نقاط قوة	نقاط ضعف
روسيا ليبيا السعودية	• زيادة عدد الاثرياء الراغبين في زيارة مصر. • علاقات إقتصادية متنامية. • التحرر من قيود السفر للخارج. • قرب المسافة بالنسبة لليبيا والسعودية (قانون الجوار).	• الإقبال على ممارسة بعض الأنماط السياحية غير المتوافقة مع البيئة والتقاليد المصرية. • أسواق سياحية منافسة بقوة مثل لبنان والإمارات.	• رحلات جوية مباشرة القاهرة/موسكو. • معاهد تعاليم اللغة الروسية. • إنتشار المرشدين باللغة الروسية. • مكاتب تسويق سياحي بالروسي. • اللغة العربية لغة التعامل مع الليبيين والسعوديين. • إنشاء غرفة مستقلة لسياحة الغوص و الرياضات المائية، تحت مظلة الاتحاد المصرى للغرف السياحية لدعم السياحة الروسية الوافدة.	• قلة الرحلات السياحية البحرية القصيرة (ليبيا – السعودية) أو الطويلة مع روسيا. • شبكة طرق لازالت في طور التحديث. • الصورة الذهنية عن حوادث الخاقلات في مصر.
الصين ماليزيا تركيا الهند البرازيل	• إرتفاع معدلات النمو خاصة في الصين والهند والبرازيل. • إرتفاع مستويات الدخول الفردية. • علاقات إقتصادية قوية مع مصر. • مراكز ثقافية ومكاتب سياحية متبادلة. • إرتفاع للنمو السياحي الوافد من الهند وحدها لنسبة 18.6% في عام 2007عن 2006.	• القيود الجمركية والضريبة على المراكز الحدودية. • العزوف عن تكرار التجربة السياحية. • الإلتزام بعادات وتقاليد غذائية صارمة.	• إستثمارات متنوعة لهذه الدول في مصر. • تركيز حملات الترويج الموجهة خصيصاً لهذه الدول في السنتين الأخيرتين. • رحلات جوية مباشرة. • إقبال مواطني الصين ماليزيا وتركيا والهند على تعلم اللغة العربية في مصر، والدراسات الاسلامية في جامعة الأزهر.	• بُعد المسافة وإرتفاع تكلفة الوقود. • ندرة التسويق السياحي الإلكتروني الموجه باللغات الصينية والملايوية والتركية والهندية والبرتغالية. • ندرة المرشدين السياحيين بلغات هذه البلدان المصدرة للطلب السياحي المتوقع.

المصدر: الباحث

جدول (5): توقعات الورقة لفرص نمو بعض الأنماط من الدول المصدرة للطلب السياحي ومقومات الجذب الواجب توافرها بمصر

الإتجاهات	الدول	أنماط السياحة المتوقع نموها	المقومات الجذب المقترحة الواجب توافرها
الإتجاه الأول	اليابان كوريا الجنوبية	• السياحة الإلكترونية. • سياحة المعلومات. • سياحة رجال الأعمال. • سياحة الحوافز.	• مواقع إلكترونية موجهة. • بنية تحتية وتقانية متطورة لخدمة التسويق السياحي الإلكتروني. • المتاحف الإفتراضية.
الإتجاه الثاني	ألمانيا إيطاليا	• السياحة البيئية. • السياحة الريفية. • السياحة الملاحية. • سياحة الرياضات المائية	• أماكن الإيواء البيئية Eco-Lodge. • شواطئ حاصلة علي ترخيص Bleu Flag • الفنادق الخضراء Green Hotels • محميات طبيعية متنوعة.

		• سياحة الترفيه والشواطئ والإستجمام.	• مارينا دولية للبخوت. • المنتجعات الصحية Spa Resorts • مراكز غوص وغطس دولية. • مراكز علاج طب الأعماق. • المحميات الطبيعية، والواحات، والصحاري المفتوحة المأمنة.
الإتجاه الثالث	روسيا	• سياحة بيوت الأجازات. • سياحة الرياضات المائية • سياحة الترفيه والشواطئ والإستجمام والغوص.	• منتجعات البيت الثاني Second Home Resorts • المجمعات السياحية المتكاملة Tourist Complexes • المنتجعات الصحية Spa Resorts
	ليبيا	• السياحة العائلية. • سياحة السيارات.	• منتجعات الإقامة الدائمة Permanent Residence Resorts • شبكة طرق مجهزة بالخدمات الدولية. • المجمعات السياحية المتكاملة Tourist Complexes
	السعودية	• سياحة بيوت الأجازات. • السياحة العائلية.	• منتجعات البيت الثاني Second Home Resorts • المجمعات السياحية المتكاملة Tourist Complexes
	الصين ماليزيا تركيا الهند البرازيل	• سياحة رجال الأعمال. • السياحة الإلكترونية. • سياحةالحوافز. • السياحة التعليمية.	• مراكز مؤتمرات وفق المتطلبات الدولية. • مواقع إلكترونية حاصلة علي موافقة منظمة الشفافية العالمية. • توفير سبل الحصول علي المعرفة الفنية المتخصصة Know How. • مراكز بحثية متطورة لتطوير اللغة العربية والدراسات الإسلامية بالنسبة للسياحة التعليمية. • فنادق ترانزيت بالقرب من المطارات المصرية.

المصدر: الباحث

شكل رقم (3): توقعات الطلب السياحي وفقاً لرؤية الورقة البحثية

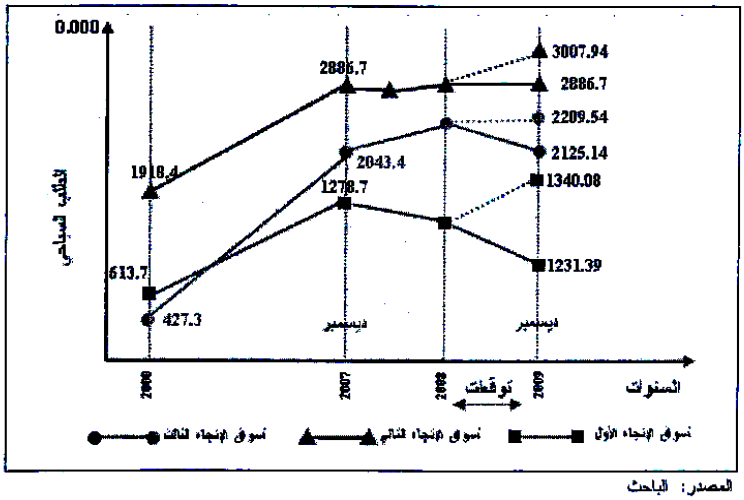

المصدر: الباحث

خاتمة :

إستناداً الي مناقشة السابقة، إتضح لنا أنه بالنسبة للإتجاه الأول تبين أن الطلب السياحي من دول هذه الشريحة ليس بالضرورة كله متناقص حسب الرؤية الرسمية، ولكن هناك فرص سانحة للنمو، وبالنظر الي رؤية الرسمية الخاصة بفرض حالة من الإستقرار النسبي علي الطلب السياحي الوافد من دول الشريحة الثالثة، إتضح أنه هناك فرص لتزايد الطلب السياحي من دولتي ألمانيا وإيطاليا وفقاً لرؤينا، وبخصوص اتلشريحة الثالثة تنظر الورقة نظرة أكثر تفاؤلاً بالوضع في الإعتبار فرص النمو غير المسبوق من دول مثل ليبيا والصين والهند وتركيا وماليزيا والبرازيل والتي بنيت علي مؤشرات التحليل البيئي المتعمق لدول الشريحة الثالثة. لذلك فإننا نري ضرورة إعادة التفكير في مدي جدوي الإستثمارات الكثيفة في أنماط السياحة الثقافية وسياحة المتاحف والآثار في ظل إنحصار الطلب عليها في الفترة المقبلة من دول مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة، والتركيز علي دعم بيئة المعلوماتية والسياحة الإلكترونية وتوفير متطلبات سياحة رجال الأعمال الوافدة من اليابان وكوريا الجنوبية .

المراجع:

1. أبو بكر، مصطفي محمود، (2005). **الإدارة الإستراتيجية لتنمية المزايا التنافسية للساحل الشمالي الغربي المصري**، مجلد أبحاث المؤتمر الرابع لكلية السياحة والفنادق، جامعة الإسكندرية، سبتمبر 2005.
2. أبو بكر، مصطفي محمود، (2003). **التنظيم الإداري في المنظمات المعاصرة: مدخل تطبيقي لإعداد وتطوير التنظيم الإداري للمنشآت المتخصصة**، ط١، الإسكندرية: الدار الجامعية.
3. أبو بكر، مصطفي محمود، (2004). **المرجع في التفكير الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية**، الإسكندرية: الدار الجامعية.
4. العادلي، إسماعيل محمد، (2005). **التقويم البيئي للأنشطة والخدمات بالساحل الشمالي الغربي المصري**، مجلد أبحاث المؤتمر الرابع لكلية السياحة والفنادق، جامعة الإسكندرية، سبتمبر 2005.
5. العادلي، إسماعيل محمد، (2007). **دراسة التقويم البيئي لتدعيم التنمية السياحية في الساحل الشمالي**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الإسكندرية .
6. مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار،IDSC، (2002)، **مؤشرات السياحة في مصر والعالم**، ورقة عمل يمكن الوصول لها علي الموقع الإلكتروني: http://www.idsc.gov.eg/Documents/StudiesDetails.aspx?id=24 .
7. مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار،IDSC، (2007)، **تقارير معلوماتية، السياحة في مصر: هل اصبحت فعلاً قاطرة للتنمية الإقتصادية؟** السنة الأولي، العدد(12)، ديسمبر 2007.
8. مكاوي، مصطفي أحمد، (2003). **تقييم علاقة الطاقة الإستيعابية بإرساء مبادئ التواصل للتنمية السياحية: دراسة مقارنة (الغردقة ـ مرسي علم)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية السياحة والفنادق، جامعة الإسكندرية.
9. مكاوي، مصطفي احمد و محمد، أماني رفعت، (2005). **متطلبات تطبيق الإدارة المتكاملة لتنمية المزايا التنافسية للساحل الشمالي الغربي المصري**، مجلد أبحاث المؤتمر الرابع لكلية السياحة والفنادق، جامعة الإسكندرية، سبتمبر 2005.
10. مجلة السياحة الإسلامية، (2007). مؤشرات السياحة الوافدة لمصر. مقالات دورية يمكن الوصول لها علي الموقع الإلكتروني http://www.islamictourism.com/country .
11. World Tourism Organization -UNWTO, (2008a). **Slowdown in Tourism Growth Reflects Current Uncertainties**, UNWTO, Madrid, November 2008.
12. World Tourism Organization -UNWTO, (2008b). **Tourism and the Financial Crisis – 84th Session of the Executive Council of UNWTO**. UNWTO, Madrid, 14-15 October2008.
13. World Tourism Organization -UNWTO, (2008c). **UNWTO World Tourism Barometer**. 6 (3), Madrid, October, 2008.
14. World Travel and Tourism Council (WTTC), (2008). **Tourism Trends by Country**, available [online] from: http://www.wttc.org/ . Accessed on November, 14 2008.